هو التضاد اذ فيهما اى فى المتضادين مع السلب الضمنى امر آخر زايد وهو غاية الخلاف المعتبرة فى التضاد الحقيقى

المرصد الخامس

فى العلة والمعلول لما كانت العلية والمعلولية من العوارض الشاملة للموجودات على سبيل التقابل كالامكان والوجوب اورد مباحثهما فى الامور العامة وفيه مقاصد عشر الاول تصور احتياج الشئ الى غيره ضرورى حاصل بلا اكتساب فان كل احد يعلم احتياجه الى امور واستغناءه عن امور والتصور السابق على التصديق الضرورى اولى بان يكون ضروريا فالمحتاج اليه فى وجود شئ يسمى علة له وذلك الشئ المحتاج يسمى معلولا والعلة اما تامة كما سيأتى واما ناقصة والناقصة اما جزء الشئ الذى هو المعلول او امر خارج عنه والاول ان كان به الشئ بالفعل كالهيئة للسرير فهو الصورة لا يقال صورة السيف قد تحصل فى الخشب مع ان السيف ليس حاصلا بالفعل لانا نقول الصورة السيفية المعينة اذا حصلت بشخصها حصل السيف بالفعل قطعا وليست الحاصلة فى الخشب عين تلك الصورة بل فردا آخر من نوعها وان كان الشئ به بالقوة كالخشب له اى للسرير فهو المادة وليس المراد بالعلة الصورية والمادية ما يختص بالجواهر من المادة والصورة الجوهريتين بل ما يعمهما وغيرهما من اجزاء الاعراض التى يوجد بها الاعراض اما بالفعل او بالقوة ولها اى للمادة اسماء متعددة باعتبارات مختلفة فمادة طينية اذ يتوارد عليها الصور المختلفة وقابل وهيولى من جهة استعدادها للصور وعنصر اذ منها يبتدأ التركيب واسطقس اذ اليها ينتهى التحليل وقد يعكس فيفسر كل من العنصر والاسطقس بتفسير الآخر وهاتان اى الصورة والمادة علتان للماهية داخلتان فى قوامها كما انهما علتان للوجود ايضا لتوقفه عليهما فتختصان باسم علة الماهية تمييزا لهما عن الباقيين المتشاركين اياهما فى علية الوجود والثانى اعنى ما يكون خارجا عن المعلول اما ما به الشئ كالنجار له اى للسرير وهو الفاعل والمؤثر واما ما لاجله الشئ كالجلوس عليه وهو الغاية اى العلة الغائية وهاتان العلتان اعنى الفاعل والغاية تختصان باسم علة الوجود لتوقفه عليهما دون الماهية والاوليان وهما المادة والصورة لا توجدان الا للمركب وهو ظاهر والغاية لا تكون الا للفاعل بالاختيار فان الموجب لا يكون لفعله علة غائية وان جاز ان يكون لفعله حكمة وفايدة وقد يسمى فايدة فعل الموجب غاية ايضا تشبيها لها بالغاية الحقيقية التى هى علة غائية للفعل وغرض مقصود للفاعل والغاية معلولة فى الخارج وان كانت علة فى الذهن فان الجلوس على السرير مثلا معلول بحسب الخارج لوجود السرير وعلة له بحسب تصوره وحصوله فى الذهن فلها اى للغاية علاقتا العلية والمعلولية بالقياس الى شئ واحد لكن باعتبار وجوديها الذهنى والخارجى ويسمى جميع ما يحتاج اليه الشئ فى ماهيته ووجوده او فى وجوده فقط علة تامة وفى لفظ الجميع نوع اشعار بوجوب التركيب فى العلة التامة وذلك غير واجب الا بدى الى قوله وانها اى العلة التامة قد تكون علة فاعلية اما وحدها كالفاعل الموجب الذى صدر عنه بسيط اذا لم يكن هناك شرط يعتبر وجوده ولا مانع يعتبر عدمه واما امكان الصادر فهو معتبر فى جانب المعلول ومن تتمته فانا اذا وجدنا ممكنا طلبنا علته او مع الغاية كما فى البسيط الصادر عن المختار وقد يكون مجتمعة من الاربع المذكورة كما فى المركب الصادر عن المختار وقد يكون مجتمعة من ثلث منها كما فى المركب الصادر عن الموجب والعلة الناقصة متقدمة على المعلول تقدما ذاتيا سواء كانت داخلة فيه او خارجة عنه واما التقدم الزمانى فيجوز الا فى العلة الصورية فانها مع المعلول فى الزمان واما العلة التامة على تقدير تركبها من اربع او ثلث فمجموع امور كل واحد منها مقدم فتقدمها على المعلول بمعنى تقدم كل واحد من اجزائها مما لا اشكال فيه واما تقدم الكل من حيث هو كل ففيه نظر اذ مجموع الاجزاء المادية

والصورة

والصورية هو الماهية بعينها من حيث الذات ولا يتصور تقدمها اى تقدم الماهية على نفسها فضلا عن ان يقال اى عن تقدمها على نفسها مع انضمام امرين آخرين هما الفاعل والغاية اليها والحاصل ان مجموع المادة والصورة هو عين الماهية بحسب الذات فلا يمكن تقدم هذا المجموع على الماهية تقدما ذاتيا لان التغاير الاعتبارى بالاجمال والتفصيل لا يجدى ههنا نفعا كما فى باب التعريف فاذا انضم الى ذلك المجموع امران او امر واحد فكيف يتصور تقدمه على الماهية واذا كانت العلة التامة هى الفاعل وحده او مع الغاية كانت متقدمة على المعلول بلا اشكال فان قيل قد تركت قسما من العلة الناقصة وهو الشرط فانه من جملة ما يحتاج اليه الشئ فى وجوده وجزء ايضا من العلة التامة فليست العلة الخارجية منحصرة فى الفاعل والغاية قلنا انه جزء للفاعل بالحقيقة لان المراد بالفاعل هو المستقل بالفاعلية والتاثير ولا يكون كذلك الا باستجماع الشرائط وارتفاع الموانع فوجود الشرط وعدم المانع من تتمة الفاعل فلا حاجة الى الافراد بالذكر وقد يجعلان من تتمة المادة لان القابل انما يكون قابلا بالفعل عند حصول الشرائط وارتفاع الموانع ومنهم من جعل الادوات من تتمة الفاعل وما عداها من تتمة المادة فان قلت اذا جعل ارتفاع الموانع جزءا من الفاعل او القابل بل اذا جعل مما يحتاج اليه الشئ فى وجوده فعدم جزء من علة الوجود وانه خلاف الضرورة الشاهدة بان العدم لا يكون كذلك قلنا عدم المانع لا تحقق له فى نفس الامر ولا تميز له ولا ثبوت فكيف يكون مبدأ لوجود الغير نعم انه اى عدم المانع قد يكون كاشفا عن شرط وجودى كعدم الباب المانع للدخول فانه اى عدم الباب كاشف عن وجود فضاء له قوام يمكن النفوذ فيه وكعدم العمود المانع لسقوط السقف فانه كاشف عن وجود مسافة يمكن تحرك السقف فيها اى فى الامر المحقق الذى هو المسافة للسقوط الا انه ربما لا يعلم الشرط الوجودى المعتبر فى علة الوجود الا بلازم عدمى فيعبر عنه بذلك اللازم العدمى كما فى المثالين المذكورين فسبق الى الاوهام انه اى ذلك العدمى مؤثر فى الوجود ومعتبر فى علته وليس كذلك فظهر ان الامور الداخلة فى العلة التامة كلها وجودية فتكون هى ايضا موجودة لوجود اجزائها باسرها ثم التحقيق ان بديهة العقل لا تجوز كون العدم مؤثرا فى الوجود ومفيدا له ولكن تجوز ان يتوقف التاثير فى الوجود على امر عدمى كما تجوز توقفه على امر وجودى فعلى هذا جاز ان يكون مدخلية الشئ فى وجود آخر من حيث وجوده فقط كالفاعل والشرط والمادة والصورة وان تكون من حيث عدمه فقط كالمانع وان يكون من حيث وجوده وعدمه معا كالمعد اذ لابد من عدمه الطارى على وجوده فما قيل ان العلة التامة للموجود لابد ان تكون موجودة ان اريد به ان ما له مدخل لوجوده لابد ان يكون معدوما وما له مدخل لوجوده وعدمه لابد ان يوجد ثم يعدم فهذا ممنوع وجود العلة التامة وحصولها المقتضى لوجود المعلول واما انه يجب ان يكون كل واحد من اجزائها موجودا فذلك مما لم يحكم به ضرورة العقل ولا قام عليه برهان ايضا فان قلت لما جعل ارتفاع الموانع جزءا للفاعل كان المؤثر فى الوجود معدوما وقد اعترفتم بانه مع بداهته قلت ليس معنى كونه جزءا له انه جزء له حقيقى بل معناه انه من تتمته وداخل فى عداده وهذا المقدار كاف فى الاعتذار عن ترك افراده بالذكر ويعلم من هذا ان قوله فسبق الى الاوهام انه مؤثر ان اراد به سبق التاثير الحقيقى فبطا وان اراد به سبق التاثير بمعنى المدخلية فى الوجود فهو حق ولا محذور فيه لا يقال الجنس والفصل من العلل الداخلة وليس شئ منهما مادة ولا صورة وايضا الموضوع فى الاعراض من العلل الخارجية ولم يذكر فيها لانا نقول الجنس اذا اخذ من حيث انه جزء اعنى بشرط لا شئ يسمى مادة والفصل اذا اخذ كذلك يسمى صورة او نقول الكلام فيما يتوقف عليه الوجود الخارجى فلا يندرج فيه الاجزاء العقلية واما الموضوع فهو مع كونه خارجا يشبه المادة مشابهة تامة فى كونها محلا قابلا فجعل من عدادها ولم يجعل قسما برأسه

Copyright © King Saud University